

## الرئيس التونسي يزور مصر بدعوة من السيسي

تونس - يؤدي الرئيس التونسي قيس سعيد الجمعة زيارة إلى مصر هي الأولى له منذ توليه منصبه في 23 أكتوبر 2019، والثانية لرئيس تونس منذ 6 سنوات. وقالت الرئاسة التونسية في بيان الخميس إن الزيارة تستمر بين 9 و11 أبريل الجاري.

وأضافت أن الزيارة تندرج في إطار ربط جسور التواصل وترسيخ سعة التشاور والتنسيق بين قيادتي البلدين، فضلا عن إرساء رؤى وتصورات جديدة تعزز مسار التعاون المتميز القائم بين تونس ومصر، بما يُلبي التطلعات المشروعة للشعبين الشقيقين في الاستقرار والنماء.

وتأتي هذه الزيارة تلبية لدعوة من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الذي يتولى الرئاسة منذ عام 2014.

وستكون زيارة سعيد إلى مصر الثانية لرئيس تونس، بعد أن زارها الرئيس التونسي السابق الراحل الباجي قائد السبسي عام 2015.

كما تأتي زيارة سعيد إلى مصر بعد زيارته إلى ليبيا في مارس الماضي دعما للعلاقات الثنائية مع ليبيا في مستوياتها السياسية والاقتصادية والإقليمية.

وتنتمي تونس ومصر إلى عدة مناطق إقليمية على المستوى العربي أو الأفريقي أو الأورومتوسطي، ما يعد من العوامل الهامة التي تساعد على تعزيز التعاون القائم خدمة للمصالح المشتركة.

وقال وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسي علي الكعلي إن تونس ومصر تجمعهما علاقات أخوية عريقة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي علاقات تستند إلى آليات تعاون عديدة ومتنوعة، مشيرا إلى أن آفاق حجم التبادلات التجارية وحجم الاستثمارات تبقى واسعة والتأثيرات قابلة للتطور، بالرغم من أن حجمها بين البلدين الشقيقين دون الطموحات والإمكانات المتاحة.

وأوضح أنه في تصريحات صحافية الخميس أنه على المستوى التجاري بلغت صادرات تونس إلى مصر عام 2019 قرابة 60 مليون دولار، في حين سجلت الواردات ما يناهز 500 مليون دولار، أما الاستثمارات المصرية في تونس فقد بلغت حوالي 2.5 مليون دولار والاستثمارات التونسية في مصر بلغ حجمها قرابة 35 مليون دولار بنهاية عام 2019.

ولفت الكعلي إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين تنظمها العديد من الاتفاقيات والأطر القانونية، من بينها 18 اتفاقا في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، من أبرزها اتفاق التبادل الحر الموقع سنة 1998، اتفاق "أغادير" الموقع بين مصر وتونس والمغرب والأردن سنة 2004 (الذي يمنح إعفاءات كاملة بين الدول الأعضاء) بالإضافة إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الموقع سنة 2005.

## انصهار الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية يزيد من متاعب الحكومة الجزائرية

### تفاقم القلق الاجتماعي يعزز من فرضيات فشل السلطة في الخروج بالبلاد من أزمتها



#### تمركات الشارع تربك السلطة الجزائرية

وينتظر أن يبحث ممثلو 14 تنظيمًا نقابيا منضويا تحت لواء الكتل المذكور في طبيعة وموعد الحركات الاحتجاجية على الوضع الاجتماعي، بعدما تم تأجيلها بسبب الوضع الصحي والاقتصادي الذي عرفته البلاد.

ولم يعد بإمكان الحكومة الفصل بين الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وحتّى الأثر السياسي والإعلامية فشلت في الفصل بين الاثنين، الأمر الذي عزز ذرائع المناوئين للسلطة في التمسك بالمطالب المرفوعة منذ شهر فبراير من عام 2019.

وتحوّلت الإضرابات والوقفات الاحتجاجية العمالية إلى ورقة في يد المعارضة الراديكالية والحراك الشعبي، لدعم حالة اللااستقرار السياسي والضغط على السلطة للتجاوب مع مطالبهما، فالأمر حسب رأيهما هو "فشل معمّم في إدارة شؤون البلاد من طرف السلطة القائمة"، ويذهب المعارضون الراديكاليون ومكونات الحراك الشعبي إلى أن "أزمة البلاد هي أزمة سياسية وليست أزمة اجتماعية".

للتأكيد بـ"مماطلة الحكومة" في الوفاء بالالتزامات التي قطعها تجاههم بخصوص العديد من الملفات المهنية والاجتماعية. وأعرب الأطباء الحكوميين في الجزائر عن غضبهم الكبير من أداء الوزارة الوصية إزاء ما وصفوه بـ"التضحيات التي قدموها خلال مواجهتهم لوباء كورونا خلال الأشهر الماضية، وعدم وفائها بالالتزامات الاجتماعية والمهنية التي قطعها معهم، خاصة وأن القطاع فقد نحو 200 طبيب وممرض وموظف صحي بسبب جائحة كورونا".

وظل القلق يخيم على الجبهة الاجتماعية بالتزامن مع حلول شهر رمضان، بسبب ندرة بعض المواد الاستهلاكية والارتفاع اللافت في الأسعار.

وستعكف كنفيدالية النقابات الجزائرية خلال الأيام القليلة المقبلة على عقد لقاء لتقييم الوضع الاجتماعي، خاصة في ظل الإنهيار المهول الذي تشهده القدرة الشرائية للطبقة العمالية والفئات الاجتماعية الهشة.

وفي هذا الشأن يبدو أن السلطة التي لوحت بتشديد القبضة الأمنية تجاه الفاعلين والناشطين في الحراك الشعبي لن يكون بوسعها تبني نفس الإجراءات إزاء الاحتجاجات الاجتماعية، الأمر الذي سيبقي الوضع على رمال متحركة.

ومثل أمس خمسة شبان أمام قضاء العاصمة بتهم مختلفة، وفيهم من تم العفو عنه بقرار رئاسي سابق، وذلك لصلتهم بما أسمته تقارير أمنية "قضية الشباب القاصر شتون سعيد" الذي تتضارب الروايات بشأن تعرضه للتحرش الجنسي في مخفر للشرطة بين ناشطين معارضين يؤكدون ذلك وإفادات رسمية وشبه رسمية تنفيه.

كما قضت محكمة باب الواد بسجن 24 شابا تم توقيفهم من طرف عناصر الأمن خلال المظاهرات الأسبوعية المنتظمة الجمعة الماضي بالعاصمة للمطالبة برحيل السلطة القائمة والتغيير السياسي الشامل في البلاد. ونظم الأطباء العاملون في المستشفيات والمؤسسات الصحية الحكومية أول أمس إضرابا وطنيا

بما وصفوه بـ"الحكم القاسي على شباب لم يقترب جرما إلا الدفاع عن مطالب المهمشين والشباب البطالين"، فيما يعرف بـ"عاصمة النفط الجزائري".

وطالب المحتجون بإطلاق سراح عامر قرّاش ووصفوه بـ"المناضل الذي لم يقترب أي جرم يستحق السجن سوى الدفاع عن الحقوق المهضومة لولاية (محافظة) ورقلة"، ونادوا بضرورة الإسراع في برمجة محاكمته لاسيما عقب دخول المعني في إضراب عن الطعام من داخل سجنه احتجاجا على "المماطلة الحاصلة في معالجة ملفه".

وتتجه الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية إلى الانصهار، في ظل انطباع سائد لدى الكثير من الجزائريين بأن المسألة لم تعد ماطلة حكومية معزولة في التكفل بمشاكلهم وحاجياتهم الأساسية، وإنما تتعلق بفشل حكومي جزائري عام يستوجب مراجعة عميقة لمنظومة تسيير شؤون البلاد، وهو ما يتوافق مع رؤية القائمين برحيل النظام وإحداث تغيير سياسي شامل.

عمّق انصهار التحركات الاحتجاجية المدفوعة بتفاقم القلق الاجتماعي والنشاط السياسي متاعب الحكومة الجزائرية أثناء محاولتها احتواء الأزمة، ما يدعم سيناريو فشل السلطة القائمة في إدارة شؤون البلاد ويزجّ بها في دائرة من عدم الاستقرار، بالموازاة مع تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة.

#### صابر بلدي

الجزائر - تتجه الاحتجاجات

الاجتماعية والسياسية في الجزائر نحو الانصهار، بشكل يعقد من وضع السلطة ويضعها أمام عدم استقرار متفاقم عشية تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في البلاد، الأمر الذي يدفع بالشارع إلى الاهتمام بالواقع السياسي والاجتماعي أكثر من الانخراط في المسار السياسي للسلطة.

وتفاقت الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية بشكل لافت في الجزائر خلال الأيام الأخيرة، فمع موجة السخط التي عمت بعض المدن والمناطق احتجاجا على مشاكل السكن والبطالة كما حدث في مدينة البويرة (120 كلم شرقي العاصمة) شن الأطباء إضرابا وطنيا، ونظم مئات الشباب في مدينة ورقلة باقضى الجنوب الشرقي للبلاد تحركا احتجاجيا للتضامن مع الناشط المسجون عامر قرّاش.

وجاء اهتزاز الطبقة الاجتماعية بالموازاة مع موجة احتجاجات سياسية متواصلة في البلاد منذ أكثر من عامين، حيث انضم إليها أساتذة تعليم وموظفون في قطاعات مختلفة على غرار الجباية والعمل والشؤون الاجتماعية، الأمر الذي يضع الاستقرار الاجتماعي بالبلاد على صفيح ساخن قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات التشريعية.

### اهتزاز الطبقة الاجتماعية يأتي بالموازاة مع احتجاجات سياسية، ما يضع الاستقرار الاجتماعي في الجزائر على صفيح ساخن

ونظم أمس الخميس مئات الشباب من سكان مدينة ورقلة في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد وقفة تضامنية مع الناشط المسجون عامر قرّاش، أمام مجلس قضاء المدينة، للتأكيد

## هل تقدر الحكومة التونسية على التعويض للقطاعات المتضررة من كورونا

### السلطات تقرّ التمديد في حظر التجوال الليلي وتغلق الأسواق لكبح انتشار الوباء

من عام 2020، وارتفعت نسبة البطالة إلى قرابة 18 في المئة. وسبق أن حذر خبراء الصحة من أن الوضع الوبائي في تونس بلغ مستوى خطيرا مع تسجيل أكثر من ألف إصابة جديدة يوميا وعشرات الوفيات.



غازي الشواشي  
لأد من صرف منح  
للعمال وأصحاب  
المشاريع الصغرى

وقال وزير الصحة فوزي مهدي في تصريحات صحافية إن "نسبة إشغال أسرة الإنعاش بلغت 80 في المئة"، مؤكدا أن الوضع الوبائي في البلاد خرج جدا ويحتاج إلى جهود جماعية من أجل السيطرة عليه وإنقاذ الأرواح.

وحتى 6 أبريل الجاري سجلت تونس حوالي 265 ألف إصابة مؤكدة بالفيروس، بينها أكثر من تسعة آلاف حالة وفاة.

المشاريع الصغرى والمقاهي، وتعويض مختلف حاجياتهم من مصاريف واستهلاك، كما يمكن للحكومة أن تفرض ضريبة استثنائية على الشركات الكبرى على غرار البنوك وشركات الاتصالات وغيرها.

واستطرد الشواشي "لَمْ لا يقع اقتناع يوم عمل لكل الإجراء وترصد قيمته للفئات الهشة طيلة شهر رمضان"، ويشغل قطاع المقاهي والمطاعم، بحسب إحصائيات غير رسمية، أكثر من 20 ألف تونسي، يعمل جزء كبير منهم دون تغطية اجتماعية.

وكشفت دراسة أصدرها معهد الإحصاء (حكومي) عن أن 35 في المئة من مجموع 1.5 مليون تونسي يعملون في القطاع الموازي ويستغلون في القطاع الخدماتي بما في ذلك المقاهي والمطاعم والسياحة.

وخلفت موجة الغلق الأولى في تونس تراجعا حادا في المؤشرات الاقتصادية، حيث خسر أكثر من 110 آلاف شخص عملهم خلال الربع الثاني

وأضافت أن "السلطات فرضت أيضا إجبارية الحجر الصحي لخمسة أيام على جميع الوافدين على تونس" الذين سيستعين عليهم أيضا إبراز نتيجة فحص مخبري لا يعود تاريخها لأكثر من 72 ساعة تثبت خلوهم من الفيروس للسماح لهم بالعودة على متن الطائرة.

ودعت أطراف سياسية الحكومة إلى ضرورة النظر في وضعيات الفئات المتضررة بالتزامن مع حلول شهر رمضان.

وأفاد أمين عام التيار الديمقراطي غازي الشواشي بـ"أن الإجراءات ضرورية ولكن اليوم هناك فئات شعبية ستضطر اقتصاديا واجتماعيا".

واقترح الشواشي في تصريح لـ"العرب" "إعادة تفعيل صندوق 1818 وجمع التبرعات كحركة تضامنية مع هذه الفئات، فضلا عن حملة توعوية خصوصا لرجال الأعمال الذين يحققون مبالغ كبيرة".

وتابع "لا بدّ من صرف منح 200 دينار (71.54 دولار) للعمال أو أصحاب

صحافي مشترك مع وزير الصحة فوزي مهدي "إن الإجراءات الجديدة تعطي الإن إلى الولاية (المحافظين) يغلق المناطق ذات الخطر المرتفع التي تسجل ارتفاعا كبيرا في العدوى بالفيروس".



أزمة صحية واقتصادية خانقة

بعدها كان في السابق يبدأ في الساعة العاشرة ليلا)، علاوة على منع كل التجمعات والتظاهرات العامة وغلق الأسواق الأسبوعية.

وقالت المتحدث باسم الحكومة حسناء بن سليمان خلال مؤتمر

#### خالد هدوي

تونس - أعلنت السلطات التونسية الأربعاء تشديد الإجراءات الصحية بهدف التصدي لانتشار فيروس كورونا حتى نهاية الشهر الجاري، بعدما سجلت أعداد المصابين بالفيروس ارتفاعا كبيرا وبلغت نسبة إشغال أسرة العناية المركزة مستوى خطيرا، ما يطرح قدرة الحكومة على تعويض خسائر القطاعات المتضررة، خصوصا وأنها ستعمق أزمة الطبقات الهشة والضعيفة على غرار عمال المقاهي وأصحابها الذين أفلس أغلبهم، فضلا عن خسائر صغار التجار والحرفيين.

وستشرع تونس السبت في تطبيق الإجراءات بناء على توصيات اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا التي رفعت من نسبة الخطر في 17 ولاية (محافظة) في البلاد.

وتقرر بموجب الإجراءات الجديدة، والتي ستسري بين 9 و30 أبريل، تمديد فترة حظر التجوال الليلي (من الساعة السابعة مساء حتى الخامسة صباحا